

العهد Metallo



نشرية قطاعية تصدرها الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك
- العدد 4 - نوفمبر 2017



إضراب ناجح في قطاع المعادن والإلكترونيك

العمال يؤكدون ومدتهم



نشرية قطاعية تصدرها الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك - العدد 4 - نوفمبر 2017

زيادة مستمقة للعاملين بالقطاع

اتفاق تاريخي في المسابك
والتعدين و البناءات الميكانيكية:

تتمينا للمناخ الاجتماعي السليم وبمناسبة يوم العلم:
زيارات نقابية لشوبار وليونني
ودراكسلاير و يازاكي

الأخ محمد علي البوغديري
نريد معادلة متوازنة تحفظ
للعمال حقوقهم وتمكن
راس المال من الربح

الفهرس

- الإرادة الغائبة ص 3
بقلم الطاهر البرياري
- هيئة إدارية أولى: ص 4
إضراب بيوم واستياء من صمت الحكومة
- بعد رفض الإمضاء الملحق التعديلي هيئة إدارية ثانية: ص 5
إضراب قطاعي بثلاث أيام
- هيئة إدارية ثالثة: ص 6
إحالة المفاوضات إلى اللجنة المركزية للتفاوض وتأجيل الإضراب
- إضراب ناجح في قطاع المسابك والتعدين: ص 6
العمال يؤكدون وحدتهم



- حركية في الفروع الجامعية قبل الندوات: ص 7
الإخوة النقابيين في قطاع المسابك والتعدين يوضحون:
القطاع واعد ومريح ولا مبرر اقتصادي للتكؤ في الزيادة
- الأخ إبراهيم الظاهري: ص 11
العمل النقابي يحمي حقوق العمال ولا بد من تغيير التشريعات الشغلية
- خلال ورشة عمل مع الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن: ص 12
دور مركزي للفروع الجامعية وخطة عمل للجهات غير الهيكلية
- دراكسلايمير: ص 16
ورشة عمل للنقابات الأساسية ولقاء بإدارة المصنع
- الهيكلية الجديدة للاتحاد: ص 20
مسايرة لمتغيرات واقع العمل وإجراءات تاريخية



نشرية قطاعية تصدرها جامعة المعادن بالتعاون مع منظمة
فريدريش إيبيرت

في كلمت

تصدر هذه المجلة القطاعية ببادرة من الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك وبالتعاون مع منظمة فريدريش إيبيرت قصد إرساء وتكريس الحوار الاجتماعي بالشركات لمزيد رفع الإنتاج والإنتاجية وتكريس العمل اللائق عبر التكوين النقابي والتثقيف العمالي. وتسعى الجامعة لإعادة تنظيم القطاعات نظرا لتشعبها وتفرعها عبر طرح مشاريع هيكلية وتشريعية مع منظورها لإصلاح القطاع. وتلعب مجلة المعادن دورها مهما في هذا المجال عبر عرض أهم المواضيع الملحة قصد مزيد إطلاع العمال وتكوينهم في مختلف القضايا التي تهمهم. وتمثل الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك احد الهياكل القطاعية للاتحاد العام التونسي للشغل وتضم كافة العاملين في القطاع بكافة فروعهم ويبلغ عدد العاملين في القطاع حوالي 80 ألف عامل موزعين بين قطاع عام وقطاع خاص. ويتوزع قطاع المعادن والإلكترونيك إلى 05 قطاعات فرعية تنظمها 05 اتفاقيات مشتركة تمثل المرجع القانوني للتفاوض في مختلف الإشكاليات العالقة.

اتفاق تاريخي في المسابك و التعدين و البناءات الميكانيكية: العمال يعصلون على حقهم في الزيادة

أضمت الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك ونظيرتها في اتحاد الصناعة والتجارة يوم 03 نوفمبر 2017 محضر اتفاق ينص على إمضاء وإصدار الملحق التعديلي عدد 14 الخاص بالزيادة في الأجور في قطاع المسابك والتعدين و البناءات الميكانيكية. وسيتمكن العمال في القطاع حسب الاتفاق الجديد من حقهم في الزيادة في الأجور وفق ما نص عليه الملحق التعديلي اي 6% في جدول الاجور و كذلك في المنح القارة بداية من شهر اوت 2016 الى غاية شهر جوان 2017 بالنسبة للزيادة بعنوان 2016، و بالنسبة للزيادة بعنوان 2017 تطبق بداية من شهر جويلية 2017 باستثناء الشركات التي تشغل 25 عامل او اقل تكون بداية من شهر جانفي 2018. وجاء هذا الاتفاق التاريخي اثر سلسلة من التحركات النضالية أبرزها إضراب يوم 26 سبتمبر 2017 الذي حقق نجاحا كبيرا فضلا عن سلسلة الاجتماعات والهيئات الإدارية وجلسات التفاوض. ويعتبر هذا الاتفاق مهما تاريخيا نظرا لكل الظروف الصعبة التي أحاطت بالمفاوضات ومسار التفاوض المعقد.



الإرادة الفائبة

بقلم الطاهر البرباري

تعيش بلادنا على وقع أزمة اقتصادية خانقة تواصلت آثارها وانعكاساتها على مدى السنوات الماضية. ومن أبرز نقاط الضعف في اقتصادنا هي ضعف نسبة النمو الذي يتراوح بين 01 و 5,1 بالمائة. ويعتبر الخبراء والمتابعون للشأن الاقتصادي أن تراجع الاستثمار يمثل أهم عوامل ضعف النمو الاقتصادي. فعلى صعيد الاستثمار العمومي يبدو من الواضح أن الدولة التونسية لا تريد الاستثمار وان لديها تصور ليبرالي يعول على اقتصاد السوق اي التخلي عن النشاط الصناعي و التركيز على النشاط التجاري وهو ما يعيق تقدمها للاستثمار وتنشيط الحركة الاقتصادية .

ويظهر هذا التراجع بوضوح من خلال ضعف تنفيذ برامج التنمية المبرمجة خلال الميزانيات الخمس الأخيرة الذي لم يتجاوز في المعدل نسبة 30 بالمائة ليتم بعد ذلك إعادة الميزانيات المرصودة للتنمية و صرفها في أبواب أخرى للميزانية. أما على صعيد الاستثمار الخاص فان الأمر لا يختلف كثيرا حيث تراجعت الاستثمارات بشكل كبير حتى انه يمكن للمرء ان يحصي على عد أصابع اليد الواحدة المشاريع القليلة التي أنجزها القطاع الخاص خلال السنوات الست المنقضية. و حقيقة المعطيات الاقتصادية ومنطق الربح والخسارة لا تفسر حقا سبب تراجع الاستثمار الخاص بل أن هناك عدة عوامل أخرى لها دخل مباشر في تراجع القطاع الخاص عن أداء دوره الوطني. وقد اثبت الواقع التونسي من خلال التجارب القليلة للاستثمار ما بعد الثورة ان المناخ الاقتصادي التونسي صالح للاستثمار في عدة مجالات وقد تمكنت المشاريع القليلة التي أنجزت من تحقيق هامش ربح محترم ومن خلق مواطن شغل في الجهات الداخلية مستغلة الثروة الطبيعية وكفاءة اليد العاملة التونسية وانخراط الإدارة التونسية في مساعدة الاستثمارات الجادة. ومن هذا المنطلق فانه يمكن القول ان العامل الاقتصادي غير محدد في تراجع الاستثمار الخاص رغم تأثيره. ولما كان العامل الاقتصادي مستبعدا فان العامل المحدد في تراجع أداء القطاع الخاص يبدو مؤسساتيا وذلك نتيجة ضعف أداء المؤسسات التي يفترض فيها تشجيع رجال الأعمال وتحفيزهم من اجل المضي في مغامرة الاستثمار. فإذا كان رجال الأعمال على صعيد فردي مقادين بمنطق الربح والخسارة مع قيود انعدام اليقين فان كسر حاجز التردد والجمود يستوجب بالضرورة عاملا خارج دائرة الاقتصاد. وقد كان من المنتظر من منظمة الأعراف ان تذهب بعيدا في سياسة تحفيز رجال الأعمال من منظورها نحو الاستثمار والمخاطرة غير ان هذا الأمر لم يقع، وكان الأداء باهتا وشاحبا ومخيبا لانتظار عموم التونسيين. ان اللحظات التاريخية تستوجب قرارات تاريخية وإرادة قوية تصنع . ما ضر لو توفرت تلك الإرادة وخرج أصدقاؤنا في اتحاد الصناعة والتجارة عن المألوف المعروف من رجال الأعمال وغامروا بالاستثمار؟ ما ضر اتحاد الأعراف لو خرج حسابات الربح والخسارة والسعي إلى الربح السريع وقاد حملة للاستثمار بما فيه من إقدام وتضحية؟ ما ضر لو دفع رجال الأعمال إلى الرهان على أبناء الشعب التونسي المتشوقين للاستثمار ولفرض العمل؟ في اعتقادي لم يكن من المنتظر غير الربح العام والخاص. لو ان البعض تحلى بالشجاعة وروح الغامرة لو تفتن اتحاد الأعراف إلى سياسة خاصة بالتحفيز على الاستثمار، ما كان ليحصل غير الخير كل الخير للجميع غير ان إرادة البعض اتجهت إلى خلاف ذلك وغابت عن آمال التونسيين، إرادة لم تتجه صوبهم واختارت طريقا غير طريقهم.

هيئة إدارية أولى:

إضراب بيوم واستيا، من صمت الحكومة



اثر تواصل تلكؤ الأعراف عن إمضاء الملحق التعديلي الخاص بالمسابك والتعدين و البناءات الميكانيكية، قررت الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن والإلكترونيك المجتمعة يوم 05 سبتمبر 2017، برئاسة الأخ محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص، الدخول في إضراب قطاعي بالمؤسسات العاملة في مجال المسابك والتعدين كامل يوم 26 سبتمبر 2017. وعبرت الهيئة الإدارية عن استيائها من صمت الحكومة تجاه تلكؤ الأعراف وعدم تدخلها لفرض تطبيق الاتفاق حفاظا على مصداقية التفاوض وعلى الاستقرار الاجتماعي.

دعوة للنضال

والإلكترونيك ان الهيئة الإدارية تأتي بشكل استثنائي لتدارس الوضع في قطاع المسابك والتعدين نتيجة لتلكؤ الاتحاد التونسي للتجارة والصناعة في إمضاء الملحق التعديلي رقم 14. وبين الأخ البرباري وجود إشكاليات داخلية خاصة باتحاد الصناعة والتجارة خاصة بعد خروج جامعة النسيج فضلا عن استقالة احد رؤساء الجامعات الأخرى. وفسر ان ذلك أحدث صعوبة في إمضاء الملحق التعديلي تطلبت تدخل الأخ نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في أكثر من مناسبة. وعن واقع القطاع المالي، قال البرباري ان العرف لا يخسر في كل الأحوال حيث يقوم في حالة الصعوبات المالية بالضغط على مكاسب الأجراء. وتحدث الأخ البرباري عن قرار الإضراب مشيرا إلى انه نتيجة لتلكؤ وبين ان عدم إمضاء الملحق التعديلي قد جعل القطاع أمام خيار النضال وذلك عبر الإضراب. ودعا الأخ البرباري إلى حسن الإعداد لإنجاح المحطة النضالية.

وأكد الأخ محمد البوغديري على أهمية قطاع المعادن نظرا لتوسع القطاع وارتفاع قدرته على خلق مواطن الشغل ودعم الحركية الاقتصادية. وبين أن هذا القطاع أصبح استراتيجيا خاصة مع بروز نشاطات جديدة واعدة مثل صناعة الطائرات والسيارات. وذكر الأخ الأمين العام المساعد ان الاتحاد العام التونسي للشغل ممثلا في قيادته النقابية وعلى رأسها الأخ نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل يتابع أدق تفاصيل الاتفاقيات وإمضاء الملحق التعديلي وهو حريص على إمضاء كل الملحق، مشيرا إلى الجهد الذي قام به الأخ الأمين العام من اجل إمضاء الملحق. وبين في هذا الصدد دعم القيادة لكل القطاعات. ودعا الأخ البوغديري إلى ضرورة النضال من اجل تطبيق الاتفاق وحماية مصداقية التفاوض وصون حقوق العمال وأكد على ضرورة التلاحم ووحدة الصف العمالي.

ملاحظات

وتحدث عدد من الإخوة أعضاء الهيئة الإدارية عن استقرار الوضع المالي بالشركات التي يعملون بها خاصة اثر حصولها على عقود دولية جديدة. وتحدث الإخوة النقابيون عن توتر المناخ الاجتماعي في عدة شركات بعد أن اختار العرف ضرب العمل النقابي وطرده النقابيين والتعسف على العمال. وفي ما يتعلق بقطاع المسابك والتعدين اعتبر عدد من الإخوة أعضاء الهيئة الإدارية الوطنية انه في تحسن لأنه مرتبط بواقع صناعة السيارات الذي يشهد بدوره تطورا ملحوظا. وقال عدد من الأخوة النقابيين ان القطاع بخير وان رفض إمضاء الملحق يمثل ضربا لحق العمال في الزيادة. وعبر الإخوة المتدخلون عن استعدادهم للنضال من اجل حماية حقوقهم المشروعة في الزيادة في الأجور بعد ان تدهورت المقدرة الشرائية بشكل كبير نتيجة موجة ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الأساسية والمحروقات.

مساندة القيادة

وقال الأخ منعم عميرة ان حضوره أشغال الهيئة الإدارية يمثل رسالة مفادها أن القيادة مهتمة بمشاكل القطاع وان المكتب التنفيذي يعمل بشكل جماعي وموحد. وذكر ان قطاع المعادن يشهد تطورا ملحوظا ليس على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فقط بل وأيضا على صعيد طبيعة النقابيين والمناضلين مشيرا إلى وجود رغبة لدى القيادة القطاعية لتطوير أداء القطاع. وبين الأخ عميرة ان الاتحاد يطرح على نفسه مهام جسيمة، ولذلك فانه يلعب دورا وطنيا خارج مربع المطالبية الضيقة الذي يريد البعض أن يضعه فيه.

تلكؤ ووضع داخلي

وفسر الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن

بعد رفض الإضراب الملحق التعديلي هيئة إدارية ثانية:

إضراب قطاعي بثلاث أيام

وإنعاشها ماليا دون تحميل الكلفة للمضمونين.

مسار تفاوضي

وذكر الأخ البربري أن جلسة التفاوض التي جرت يوم 04 أكتوبر قد شهدت حضور رئيس غرفة المسابك والتعدين وقد ذكر هذا الأخير انه لا علم له بالمستجدات بما في ذلك برقية الإضراب نتيجة عدم إمضاء المحلق التعديلي. وطلب مهلة للتشاور مع منظوريه في القطاع. ورغم رفض الجامعة من حيث المبدأ مزيد الدخول في جولة تفاوضية غير أنها رأت ان تجتمع الهيئة الإدارية وتقرر ما تراه مناسباً مع ترك فرصة للطرف الاجتماعي المقابل من اجل التشاور. وبين الأخ الطاهر البربري ان خيار الإضراب مطروح بقوة على اعتباره وسيلة نضالية مشروعة وقانونية، وقال ان الجامعة والاتحاد لا يتهاونون مع حقوق العمال. وذكر الأخ البربري مساندة المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد وعلى رأسه الأخ نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل لكل النضالات والمشروعة للقطاعات التي لم تحصل على حقها في الزيادة في الأجور.

مساندة مقترحات

وحيا الإخوة النقابيين أعضاء الهيئة الإدارية القطاعية إضراب قطاع المسابك والتعدين الذي حمل أكثر من رسالة قوية وأهمها استعداد العمال للنضال. وقال عدد من الإخوة النقابيين ان بعض الأعراف يتعمدون الإضرار بمصالح العمال والالتفاف على الاتفاقيات وهو ما يضرب مصداقية التفاوض وقالوا ان الإضراب يفرض نفسه في مثل هذه الحالات من تعطل الحوار والتفاوض. وتحدث الإخوة النقابيون عن الانعكاس السلبي لغلأ الأسعار وتفاقم المشاكل الاجتماعية مثل البطالة فضلا عن تخلي الدولة عن القيام بواجباتها الاجتماعية وتوفير المرافق الضرورية من صحة ونقل وتعليم على الطرف الاجتماعي والاقتصادي للعمال ومن المنتظر وفق قرار الهيئة الإدارية القيام بتجمعات عمالية جهوية وتجمع عمالي ومسيرة ضخمة في العاصمة في حال عدم إمضاء الملحق التعديلي الخاص بقطاع المسابك والتعدين والبنائات الميكانيكية.

قررت الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن والإلكترونيك المجتمعة يوم 06 أكتوبر 2017 الدخول في إضراب قطاعي في قطاع المسابك والتعدين والبناء الميكانيكية لمدة ثلاث أيام في حال لم يتم إمضاء الملحق التعديلي الخاص بالمسابك والتعدين خلال الجلسة الصلحية ليوم الثلاثاء 10 أكتوبر 2017. وقد قررت الهيئة الإدارية المجتمعة برئاسة الأخ سمير الشفي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات الدعوة إلى سلسلة من التجمعات والى تجمع عمالي ضخم خلال أيام الإضراب

النضال من اجل الحقوق

وثن الأخ الأمين العام المساعد عن الإضراب الذي نفذه قطاع المسابك والتعدين معتبرا انه كان ناجحا وقال ان النجاح حمل الكثير من الرسائل أبرزها التفاف العمال حول هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل واستعدادهم للنضال. وقال الشفي ان الإضراب أعطى حركية داخل القوى العاملة مبرزا وقوف المركزية النقابية وعلى رأسها نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، إلى جانب كل نضالات العمال المشروعة وتحديث الأمين العام المساعد عن الإضراب بوصفه وسيلة نضال تعزز التفاوض والحوار

وضع اجتماعي معقد

وتحدث الأخ الأمين العام المساعد عن الوضع العام معتبرا ان العمال يعانون أوضاعا اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة الأزمة الاقتصادية. وبيّن ان الفساد والتخريب ومسالك التوزيع العشوائية وغير الرسمية فضلا عن ارتفاع الأسعار وانعدام الجودة في المواد الاستهلاكية. وعن قانون المالية لسنة 2018 بيّن الأخ سمير الشفي ان الحكومة اختارت اتجاه الضغط على من يقومون حقا بواجباتهم الجبائية معتبرا أنها معادلة غير سليمة، وفسر الأخ الأمين العام المساعد ان البعض يعتمد على الترويج للمغالطات من اجل تبرير قانون مالية غير عادل وتتمثل ابرز المغالطات في محاولة تحميل الأجراء مسؤولية الأزمة الاقتصادية نتيجة ارتفاع الأجور واعتبر انه مخالف للحقيقة مشيرا الى ان الزيادة كانت استحقاقا اجتماعيا بعد ارتفاع الأسعار وتضرر المقدرة الشرائية. وتحدث الأخ الشفي على سعي الحكومة من خلال مقترحاتها للصناديق الاجتماعية إلى إئقال كاهل الأجراء والمضمونين اجتماعيا عبر رفع مساهمتهم ومراجعة قاعدة احتساب الجراية ورفع سن التقاعد وبين ان الاتحاد يرفض هذه الإجراءات وقد دعا إلى بحث سبل جديدة لتمويل الصناديق



عمال قطاع المعادن في إضراب عام تطوعي
نظرا لتعثر المفاوضات الإجتماعية

إضراب ناجح في قطاع المسابك والتعدين: العمال يؤكدون ومدتهم

كبير ولافت.

وقد مثل رسالة قوية، خاصة و ان العمال في جميع المؤسسات العاملة في القطاع قد انخرطوا في الإضراب بما في ذلك المؤسسات التي مازالت لم تهيكل نقابيا. واعتبر الأخ الكاتب العام ان الإضراب قد وجه رسالة قوية حول استعداد العمال للنضال من أجل مكاسبهم المشروعة وقد نجح في ذلك من خلال ما شهدته من تجمعات حاشدة أمام مقرات الاتحادات الجهوية للاتحاد العام التونسي للشغل وأمام المؤسسات ووضّح البربري أن نجاح الإضراب يمثل دفعا قويا من أجل مواصلة النضال من أجل حقوق العمال مؤكدا على أهمية وحدة العمال وإصرارهم على الدفاع عن حقوقهم. وبين ان العمال أعطوا خلال الإضراب درسا في الوحدة والإصرار. وذكر الأخ البربري أن الجلسة الصليحة المنعقدة يوم 22 سبتمبر 2017 لم تحمّل الجديد رغم حضور رئيس غرفة المسابك والتعدين المستقيل الذي طلب مهلة للتشاور مع منظوريه.

نفذ عمال المسابك والتعدين والبناء الميكانيكية يوم الثلاثاء 26 سبتمبر 2017 إضرابا عاما قطاعيا دعت إليه الهيئة الإدارية للمعادن والإلكترونيك بعد أن عمد الأعراف الى المماطلة والتسويف ورفضوا إمضاء الملحق التعديلي رقم 14 الخاص بالزيادة في الأجور للقطاع علما وانه وقع إمضاء الاتفاق الإطاري الخاص بالزيادة في الأجور في القطاع الخاص بين المركزية النقابية ومركزية الأعراف منذ مارس 2017. وقد جاء قرار الإضراب اثر سلسلة من اللقاءات التي لم تفضي إلى إمضاء الملحق.

هيئة إدارية ثانية وقرار الإضراب بثلاثة أيام

وذكر الأخ الطاهر البربري الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك ان الإضراب جاء خارج كل التوقعات وحقق نجاحا باهرا اثبت من خلاله العمال استعدادهم للنضال والتفافهم حول هياكلهم النقابية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل وقال ان الإضراب شمل كل مؤسسات القطاع وتفاعل معه العمال بشكل

هيئة إدارية ثالثة

إمالة المفاوضات إلى اللجنة المركزية للتفاوض وتأجيل الإضراب

جلسة وتأجيل

وشرح الأخ الطاهر البربري ان الجامعة اتخذت قرار تأجيل الإضراب دون الرجوع إلى الهيئة الإدارية وذلك التزاما منها بما جاء في نص الاتفاق الإطاري الممضى بين المركزيتين. وبين الأخ البربري ان الاتفاق الإطاري ينص على ضرورة إحالة الملفات التي تشهد إشكاليات عميقة إلى اللجنة المركزية للتفاوض والتي تضم الأخ نور الدين الطوبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل و 04 أعضاء من القيادة النقابية من ناحية والسيدة وداد بوشماوي رئيسة اتحاد الصناعة والتجارة و 04 أعضاء من مركزية الأعراف فضلا عن السيد وزير الشؤون الاجتماعية. ووضّح الأخ الكاتب العام أن الجلسة التي دعى إليها الاتحاد صبيحة يوم الاثنين 23 أكتوبر قبيل انعقاد الهيئة الإدارية بساعات قليلة قد حملت عددا من المعطيات الجديدة ومنها الاستعداد للتفاوض خلافا للجلسات السابقة.

تفاعل

وذكر الأخ محمد علي البوغديري أن الرجوع إلى الهيئة الإدارية لتدراست مختلف المستجدات يعتبر تقليدا جيدا. وتحدّث الأخ الأمين العام المساعد عن سير المفاوضات في قطاع المسابك والتعدين والبناءات الميكانيكية، مشيرا إلى المقترحات الجديدة وبين أن هذا الوضع يفرض التفاعل من طرف النقابيين على اعتبار أن التفاوض فن وعلم ومسؤولية.

أكدت الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن والإلكترونيك، المجتمععة يوم الإثنين 23 أكتوبر 2017 برئاسة الأخ بوعلي المباركي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الإدارة والمالية، وبحضور الأخ محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص، تمسكها بحق العمال في الزيادة واستعداد العمال للنضال وجاءت الهيئة الإدارية ساعات بعد جلسة تفاوضية عاجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وتحت إشراف الوزير محمد الطرابلسي وبحضور وفد من اتحاد الأعراف ترأسه خليل الغرياني وهو ما أدى إلى اتخاذ قرار تأجيل الإضراب بعد التطور الحاصل في المفاوضات.

معادلة وتوازن

وذكر الأخ بوعلي المباركي ان العمل النقابي قائم على التفاوض والحوار والتفاهات بغاية تحقيق مكاسب للعمال وبين ان الإضراب ليس غاية بل هو احد وسائل التفاوض والنضال. ووضح ان الاتحاد منظمة وطنية لها دور تاريخي ووطني، وهو مدعو على هذا الأساس إلى حسن التعامل مع الأوضاع وتسيير الأمور واختيار الشكل النضالي الناجح بما يحقق معادلة التفاعل الايجابي مع الوضع الاقتصادي، وحماية حقوق العمال. وقال الأخ المباركي أن تعطيل الاتفاقات لا يخدم مصلحة احد خاصة وان البلاد مقدمة على إصلاحات عميقة ومهمة.

جلسة عمل مع نقابة يازاكي

الحوار الدائم يؤدي إلى تمسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق مكاسب للعمال

خطوط الإنتاج تطورا من حيث التنظيم. وتحدث الإخوة المشاركون في الورشة عن جملة المكاسب التي تحققت للعمال نتيجة الحوار ومن المكاسب الاجتماعية المهمة تسوية وضعية 600 عامل وتحسين شروط الصحة والسلامة المهنية و تحقيق مكسب على مستوى الأجور. كما تم توفير عدة مطالب عمالية منها توفير مساحة لتوزيع الأكل ومشروع صندوق تأمين خاص بالعمال في المؤسسة.

الحوار والثقة

وقال المشاركون في أشغال الندوة ان الحوار الدائم والتزام جميع الأطراف بتنمية المؤسسة والثقة المتبادلة بين العمال والنقابة الأساسية هو اساس نجاح المؤسسة. كما تحدث الإخوة المشاركون عن أهمية التكوين النقابي ودعم قدرات النقابيين في التفاوض إضافة إلى توزيع المهام والتنسيق المحكم بين أعضاء النقابة الأساسية في مختلف الملفات. هذا وقد تم خلال الورشة تقديم محاور تكوينية في مجال الحوار الاجتماعي وطرق حل الخلافات والنزاعات. وتابع المشاركون في الورشة تكويننا حول التفاوض بصفة عامة وقد أرفق التكوين النظري بتمارين عملية. وتجدر الإشارة إلى ان المشاركين في الورشة قد عبروا عن أهمية المحاور التكوينية التي تساهم بشكل واضح في مزيد فهم أهمية الحوار وضرورة تعزيزه داخل المؤسسة.

خلص المشاركون في الورشة الخاصة بالنقابة الأساسية لمؤسسة يازاكي، إلى ان الحوار الدائم بين مختلف الأطراف الاجتماعية داخل المؤسسة وتوفر إرادة التطوير وتنمية المؤسسة لدى الجميع والثقة بين العامل ونقابتهم الأساسية، مكن من تحسين الوضع الاقتصادي للشركة وتحقيق مكاسب للعمال. وقال المشاركون في الورشة التي انتظمت يومي 06 و07 جويلية 2017 ان التكوين الدائم ودعم هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل وخاصة الجامعة العامة للمعادن للنقابة الأساسية قد ساهم بشكل مباشر في توفير مناخ اجتماعي سليم.

وقد حضر هذه الورشة الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن وبقية الإخوة أعضاء الجامعة إضافة إلى أعضاء النقابة الأساسية للشركة. كما حضرت الرفيقة كلوديا رحمان والرفيق محمد حرميل عن الجامعة الألمانية للمعادن والأخت ليلى الشعري عن منظمة فريدريش ايبيرت.

تحسن في الأداء الاقتصادي ومكاسب

وذكر الإخوة المشاركون في الندوة ان المؤسسة حققت تقدما مهما في الأداء الاقتصادي حيث تم خفض كلفة إنتاج الكابل من 35 إلى 09 اورو كما تم رفع نسبة الكفاءة في الانجاز من 16 الى 74 بالمائة هذا وقد شهدت

مركية في الفروع الجامعية قبل الندوات

نقابة المعادن الألمانية إضافة إلى الوضع القطاعي بالجهة والهيكلية.

اجتماعات

وانعقد خلال يوم الاثنين 07 أوت 2017 الاجتماع الدوري للفرع الجامعي للمعادن و الإلكترونيك بزغوان تحت إشراف الأخوين عبد العزيز العرفاوي وحمادي النحالي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بزغوان. انعقد يوم الخميس 17 أوت 2017 الاجتماع الدوري للفرع الجامعي للمعادن و الإلكترونيك بنزرت تحت إشراف الأخوين بشير السحباني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بنزرت وعبد العزيز العرفاوي. وانعقد كذلك خلال يوم الجمعة 04 اوت 2017 الاجتماع الدوري للفرع الجامعي للمعادن و الإلكترونيك بباجة تحت إشراف الأخوين عبد العزيز والحاج يونس الكوكي عضو الاتحاد الجهوي بباجة كما انعقد يوم السبت 19 أوت 2017 الاجتماع الدوري للفرع الجامعي للمعادن و الإلكترونيك بالمنستير تحت إشراف الأخوين عبد العزيز العرفاوي وحييب بوزويدة عضو الاتحاد الجهوي للشغل. هذا وانعقد يوم السبت 12 أوت 2017 الاجتماع الدوري للفرع الجامعي للمعادن و الإلكترونيك سوسة تحت إشراف الأخوين عبد العزيز العرفاوي وخليفة عبيد عضو الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة.

نظمت الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك بالتعاون مع نظيرتها الألمانية ومنظمة فريدريش ايبيرت الورشة الإستراتيجية الثانية الخاصة بتنمية قدرات الفروع الجامعية خلال شهر سبتمبر 2017. وقد شهدت الفروع الجامعية للجامعة للقطاع في مختلف الجهات حركية ونشاط استعدادا لانجاز الورشة وضمانا لكل أسباب النجاح.

أساليب جديدة

وكانت الجامعة العامة للمعادن قد شرعت في اعتماد سياسات وأساليب جديدة في التعامل مع الملفات المطروحة وذلك بهدف رفع النجاعة و تحسين الأداء النقابي. ويمثل الإعداد الجيد احد أهم مكونات النجاح ولذلك فان الجامعة قد اعتمدت على أسلوب يقضي بقاء الهياكل النقابية المستهدفة من النشاط تمهيدا لنجاحه. وقد قام وفد من المكتب التنفيذي للجامعة العامة للمعادن ترأسه الأخ عبد العزيز العرفاوي بسلسلة من اللقاءات شملت عدة جهات تحضيرا للورشة الإستراتيجية الثانية الخاصة بالفروع الجامعية وقد حضر إلى جانب الأخ العرفاوي كل من الإخوة حمادي بودريقة وشريف قلاع. وقد تناولت جل الاجتماعات والجلسات محاور أساسية تتمثل في الوضع القطاعي العام و المفاوضات الاجتماعية و الشراكة مع منظمة

الإخوة النقابيين في قطاع المسابك والتعدين يوضحون:

القطاع واعد ومربح ولا مبرر اقتصادي للتكؤ في الزيادة

بعد ان بدا من الغريب تلكؤ الأعراف وتعطل إمضاء الملحق التعديلي عدد 14 الخاص بالزيادة في الأجور في قطاع المسابك والتعدين والبناء الميكانيكي، رأينا في المعادن أن نتبين حقيقة الوضع الاقتصادي للقطاع وأسباب تعطيل الزيادة في الأجور رغم إمضاء الاتفاق الإطاري منذ أكثر من 07 اشهر في شهر مارس الماضي، والتقينا عددا من الإخوة النقابيين في القطاع ليحدثونا عن الواقع الاقتصادي ووضع العمال وأسباب رفض الزيادة، فأكدوا لنا غياب المبرر الإقتصادي معتبرين أن القطاع مربح ويمر بفترة انتعاش تسقط عنها كل حجج الأعراف حول وجود إشكاليات وصعوبات اقتصادية.

الأجر مازال ضعيفا وان غلاء الأسعار اضر كثيرا بالمقدرة الشرائية وعلى هذا الأساس فان الزيادة في الأجور ضرورة تميلها الأوضاع الاقتصادية للعمال وما بذلوه من جهد كان دافعا لتحقيق الأرباح في السابق.



سفيان كبورة: تعنت من أجل كسب الوقت وتجنب المفعول الرجعي

وقال الأخ سفيان كبورة انه في المجمل لا توجد صعوبات اقتصادية للمؤسسات العاملة في قطاع المسابك والتعدين. وبيّن في تصريح للمعادن أن

اغلب المؤسسات تمر بوضع اقتصادي جيد، مشيرا إلى وجود بعض الاستثناءات التي تشهد صعوبات ظرفية. وقال انه لا يوجد سبب اقتصادي وجيه يؤدي إلى تعطل اتفاق الزيادة في أجور العاملين في قطاع المسابك والتعدين. ووضح ان تلكؤ الأعراف وتعطيل إمضاء الملحق التعديلي يعود في الأساس إلى محاولة ابتزاز العمال وجرحهم إلى التنازل عن حقوقهم وخاصة المفعول الرجعي. وفسر الأخ سفيان كبورة ان وضع العمال الاجتماعي في العموم يعتبر مقبولا، وأكد من خلال تجربته وجود تواصل مع الإدارة وتراجع عدد الإشكاليات مشيرا إلى تحقق العديد من المكاسب لفائدة العمال. وأكد الأخ سفيان على أن وضع العمال عموما يعتبر صعبا على اعتبار ضعف الأجر و غلاء المعيشة.

رشدي الذرير: الأعباء يشترط تقاسم الأرباح



وقال الأخ رشدي الذرير أن هناك مؤسسات متماسكة اقتصاديا وتعمل بشكل عادي مقابل وجود مؤسسات أخرى تشكو من عدة صعوبات. وفسر الأخ رشدي في حديث للمعادن

أن الكثير من المؤسسات تأثرت بالوضع الدولي والإقليمي وتراجع نشاطها اثر تراجع الطلب العالمي. وذكر في هذا الصدد مثال الشركات المصنعة لمعدات التنقيب والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة الوضع الليبي. و أكد الأخ ذرير انه رغم الإشكاليات الاقتصادية فان الزيادة لا يمكن أن تؤثر في توازنات المؤسسات الاقتصادية معتبرا ان الأعراف يميلون إلى احتكار الأرباح وحرمان العمال من حقوقهم. وفسر الأخ رشدي ذرير ان الشركات العاملة في قطاع المسابك والبناء المعدني ليست حديثة الإنشاء بل هي شركات عريقة وقد تمكنت في السابق بفضل العمال من تحقيق أرباحا كبرى. وقال ان التراجع الحالي يدخل في إطار لعبة السوق معتبرا انه من الضروري الآن تقاسم الأعباء خاصة وان العمال لم يحصلوا على نصيبهم من الأرباح الوفيرة التي تحققت في السابق. وقال انه من غير المعقول أن لا يقع تقاسم الأرباح عند الرخاء ليتم بعد ذلك التوجه نحو تحميل العمال أعباء الأزمة في حال تراجع النشاط. وقال الأخ ذرير أن العمال يعيشون أوضاعا اجتماعية صعبة ولا يمكنهم تحمل مزيد من الأعباء وبين أن

حمادي بن عامر: إلقاء كلفة الأزمات على عاتق العمال



وتحدث الأخ حمادي بن عامر عن وضع اجتماعي كارثي للعمال مشيرا إلى التقاء عدة عوامل أخلت بالوضع الاجتماعي. وبين في تصريح للمعادن أن العمال يحصلون على أجور ضعيفة

فضلا عن سعي الحكومة و الأعراف إلى تحميلهم كلفة الصعوبات الاقتصادية و طنيا او على صعيد المؤسسة. وبين الأخ بن عامر وجود مشكل في عقلية الأعراف الذين لا يتعاملون بمبدأ الشراكة مبرزا ان المؤسسة تتجه مباشرة للضغط على الأجور او خفض ساعات العمل في حال وجود صعوبات. وفسر ان العمال غيرون على مؤسساتهم ويريدون الربح شرط توفر الحقوق والمكاسب. ودعا الأخ بن عامر إلى اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح مبرزا ان العمال مهتمون بواقع مؤسساته وانه في حال ثبت لديهم وجود صعوبات اقتصادية حقيقية سيكونون أول من يضحي من اجل حماية المؤسسة. وفسر ان هذا الأمر يشترط الوضوح الفعلي والتام من طرف الأعراف المطالبين بالوضوح المالي. وتحدث الأخ حمادي بن عامر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسات العاملة في قطاع المسابك والتعدين، معتبرا أن الوضع في المجمل يعتبر جيدا وان المؤسسات لا تشكو من صعوبات اقتصادية. و أشار في هذا الصدد إلى ان تعطيل إمضاء الملحق التعديلي ومنح العمال حقهم في الزيادة لا يرتكز على مبرر اقتصادي على اعتبار وجود عقود وهناك نشاط اقتصادي. وتحدث الأخ بن عامر عن وجود فوارق كبرى بين هامش الربح والزيادة في الأجور ورغم ذلك فان الأعراف يماطلون في منحهم الزيادة.

عبد الحميد الهمامي: احترام مصداقية التفاوض



وقال الأخ عبد الحميد الهمامي ان القطاع يشهد تطورا كبيرا وهو يمثل دفعا للاقتصاد من حيث تنويع الإنتاج وخلق

مجالات إنتاج جديدة واستيعاب البطالة عبر توفير مواطن شغل. وذكر الأخ عبد الحميد الهمامي في تصريح للمعادن أن القطاع أصبح يمثل احد ركائز القطاع الخاص وركائز للاقتصاد التونسي بشكل عام. واعتبر انه على هذا الأساس لا يوجد مبرر اقتصادي لتعطيل إمضاء الملحق التعديلي للزيادة في الأجور. ودعا الهمامي إلى ضرورة إمضاء الملحق احتراماً لمصداقية التفاوض معتبرا انه من غير المعقول ان تتم جولات من التفاوض ويقع الاتفاق في مجمل النقاط ثم يقع التراجع عن تطبيق الاتفاقات. وتحدث الأخ عبد الحميد عن ضرورة مزيد بذل العناية النقابية بالقطاع الخاص وخاصة قطاع المعادن مشيرا إلى أن القطاع في تطور كبير وهو ما يستوجب مواكبة نقابية تمكن من تاطير العمال وهيكله المؤسسات.

شريف فادي: رفع الأسعار بشكل متكرر اضر بالمؤسسات



وقال الأخ شريف فادي أن قطاع المسابك والتعدين يشهد حالتين مختلفتين. ووضح في تصريح للمعادن، وجود شركات مستقرة اقتصاديا وماليا، كما بين في المقابل ان بعض الشركات تشكو من نقص العقود وغلاء

المواد الأولية المستوردة وهو ما جعلها تعيش بعض الصعوبات. وقال أن سياسة رفع أسعار المواد الأولية بشكل متواصل خلال كامل اشهر السنة يؤثر بشكل مباشر على كلفة الإنتاج. وأشار إلى ان الحكومة وبعض الصناعيين يرفعون أسعار المواد الأولية في عدة مناسبات في السنة الواحدة في حين ان الشركات العاملة في القطاع لا يمكن لها مناقشة السعر وتغييره مع الشركات الكبرى التي تجمعها بها عقود إلا مرة وحيدة في السنة وبذلك فأنها تتحمل كلفة الغلاء لوحدها. وبين الأخ شريف ان العمال يتفهمون هذه المشاكل ولكنهم لا يعتبرونها سببا وجيها لتعطيل إمضاء الملحق التعديلي الخاص بالزيادة في الأجور. وتحدث الأخ فادي عن الوضع الاجتماعي مشيرا إلى وجود بعض الإشكاليات مع بعض الأعراف مقابل وجود أعراف متفهمين ويطبقون القانون ويحترمون العمل النقابي. وقال انه اعتمادا على الواقع من خلال تجربته في المؤسسة التي يعمل بها يوجد أعراف يميلون للحوار وهو ما أدى إلى تحقيق مكاسب مالية واجتماعية لفائدة العمال.

الأخ محمد علي البوغديري

نريد معادلة متوازنة تفض للعمال حقوقهم وتمكن راس المال من الربح



اعتبر الأخ محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص، أن القطاع الخاص يمكن أن يحل إشكاليات البطالة شرط الاهتمام إلى المعادلة الصحيحة التي تجمع بين نمو المؤسسة وتوسع الاستثمار على قاعدة احترام حقوق العمال. ولمزيد استبيان واقع القطاع الخاص ووضع العمال وتأثيره في الاقتصاد، التقت المعادن بالأخ البوغديري في الحوار التالي،

اجل حد الاستغلال. فما يريده الاتحاد هو استثمارات تحقق أرباحا ولكن دون استغلال العمال. وفي اعتقادي أن على راس المال أن يفهم أن أهم عنصر للإنتاج هو راس المال البشري الذي يمثل مصدر الثروة الحقيقية. وباختصار فإن ما نريده في الاتحاد العام التونسي للشغل هو تحقيق معادلة سليمة بين ربح المؤسسات الذي يضمن تواصل الاستثمار وتوسعه وبين الحفاظ على حقوق العمال من اجل حفظ كرامتهم وحقوقهم في العيش الكريم. وأود هنا التأكيد على وجود راس مال وطني في تونس يحترم قوانين الشغل وهناك أيضا راس مال متوحش لا يعسا إلا لاستغلال العمال، وهنا يكمن دورنا في الاتحاد العام التونسي للشغل وهو مقاومة هذه النزعات الاستغلالية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال وجد راس مال وطني واستثمار يهدف إلى تنمية الاقتصاد والربح فإنه من الممكن إيجاد حلول جذرية لمشكل البطالة. والحقيقة ان العاطلين عن العمل يمثلون طاقة كامنة وهي مصدر ثروة لا بد من حسن توظيفه. وفي اعتقادي ان تطوير التكوين المهني بشكل جيد وتمكين العاطلين عن العمل من مهارات تقنية ضرورة سيفتح باب الاستثمار الخارجي. ومن خلال تجربتنا مع المستثمرين الأجانب يمكن التأكيد على أن الشركات العالمية لديها الثقة في العمال التونسيين و تريد القدوم إلى تونس شرط توفر هذا التكوين الذي يعتبر مهمة الدولة.

هناك ضعف في انتساب عمال القطاع الخاص للاتحاد العام التونسي للشغل فما هي خطتكم للتلافي هذه النقيصة؟
نعم هناك مشكل في الانتساب وذلك لعدة أسباب وقد تفتنا في الاتحاد إلى أن هذا المشكل يعود أساسا إلى ان 80 بالمائة من المؤسسات لا تشغل أكثر من عشرة في الوقت الذي كان القانون لا يسمح بتكوين نقابة إلا في حال وجود أكثر من 10 عمال. وعلى هذا الأساس فإن القانون الأساسي الجديد يسمح بتكوين النقابات حتى في صورة وجود 05 عمال وبالتالي سيكون هناك تأثير كبير وهو ما سيمكن من انتساب الآلاف.

كيف تقييم واقع القطاع الخاص من خلال إشرافك على قسم القطاع الخاص بالاتحاد؟

في الحقيقة أن تجربتي مع القطاع الخاص ليست مقتصرة على مسؤوليتي في القسم بل تمتد إلى فترة طويلة من العمل النقابي في جهة بن عروس المناضلة. وبالنسبة لسؤالك، فإنه يمكن القول أن عملة القطاع الخاص منقسمين إلى أصناف، حيث يوجد عدد مهم ويعد بمئات الآلاف ممن يعانون من ضعف الأجور خاصة وان معدل الأجور لا يتجاوز 450 دينار، وهو يخلق مشاكل اجتماعية عميقة، وينعكس على وضع أبناء العمال الذين يعيشون ظروف صعبة، وتكفي الإشارة إلى أن أكثر من 100 ألف تلميذ قد انقطعوا عن الدراسة وجلهم من أبناء العمال والفقراء. والحقيقة أن ضعف الأجور يعود إلى واقع الاتفاقيات التي لم تحين منذ إصدارها في السبعينات، خاصة وان المفاوضات الاجتماعية لم تكن تتناول إلا الزيادة في الأجر دون مراجعة سلم الأجور.

تحدث عن ضرورة التشريعات الشغلية فما هو مدى استعداد الاتحاد لهذه المسألة المهمة؟

يعتبر مطلب مراجعة التشريعات مطلبنا نقابيا قديما فالأمر لا يتعلق فقط بالأجور بل بالتشريعات الشغلية نفسها التي أصبحت بالية ومن الفصول التي يستوجب مراجعتها الفصل 06/04 الذي يهدد استقرار العمال أو الفصول المتعلقة بالطرء التعسفي وتسريح العمال التي تمنح منحة ضئيلة من 06 أجور للعمال في حال الطرد التعسفي. بل والأغرب من ذلك ان المحكمة غير قادرة على إعادة العامل إلى عمله في حال ثبت طرده التعسفي.

هناك مطالب من الطرف المقابل يتعلق بمزيد مرونة العمل فما هو موقف الاتحاد؟

هذا وضع طبيعي وموقف مفهوم على اعتبار ان طبيعة راس المال السعي إلى الربح. حيث تقوم عملية الإنتاج على ثلاث عناصر وهي راس المال والتكنولوجيا والرصيد البشري وهذا العامل الأخير يكون دائما محل ضغط وتلك طبيعة الرأسمالية، ولذلك وجدت النقابات من



الأخ إبراهيم الظاهري

العمل النقابي يمهي حقوق العمال ولا بد من تغيير التشريعات الشغلية

يبدو أن واقع العمال في القطاع الخاص مازال غير مستقر بشكل يضمن الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فهذا القطاع مازال يشهد الكثير من مظاهر التعسف رغم وجود الكثير ممن يحترمون القانون. الأخ إبراهيم الظاهري عضو الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك الذي التقيناه في هذا الحوار أكد العلاقة الوثيقة بين نمو المؤسسة واحترام حقوق العمال

وتسريح العمال والانتداب دون عقود قانونية.

بالحديث عن القانون يبدو أن مراجعة التشريعات الشغلية أصبح مطلباً ملحا فما هو تصور الجامعة في هذا المجال؟

هناك مشكل حقيقي في التشريعات، وعلى سبيل الذكر فإن قطاع المعادن يعرف الكثير من الاتفاقيات وهو ما يخلق مشكلا في مجال التطبيق. وفي هذا المجال لابد من القول انه من الأنسب مراجعة الاتفاقيات وخفض عددها، وملا الفراغات التشريعية. فقطاع المعادن ينقسم القطاع إلى ثلاث مجالات وهي القطاعات الحيوية والقطاعات الصناعية والقطاعات الخدماتية. وهناك اختلافات جوهرية بين هذه القطاعات في مستوى النشاط والأقدمية. وإذا كان قطاع الصناعة يشهد استقرارا في بلادنا فإن قطاع الخدمات يعتبر حديث العهد ولا يوجد في الاتفاقيات ما يوطئه أو ينظمه بنصوص قانونية واضحة ولا بد من ملئ هذا الفراغ القانوني. وعلى سبيل المثال هناك شركات تعمل في مجال صنع قطاع غيار السيارات ولكن العمال يخضعون لاتفاقية المسابك والتعدين في حين يخضع العامل في قطاع وكلاء السيارات إلى اتفاقية خاصة بهم أي أن من يصنعون السيارات يخضعون لاتفاقية وقانون مختلف عن من يبيعونها وهو ما يخلق فوارق غير مبررة في الأجور.

هناك مشكل آخر متعلق بسلم التآجير الذي حافظ على نفس قيمة الحوافز منذ ان أحدث في السبعينات ولذلك فإن قيمة تطور الأجر نتيجة التدرج المهني ضعيفة جدا وهو ما اثر بشكل كبير في مستوى الأجور. وبعبارة أوضح فإن سلم الأجور لا يقيم وزنا للأقدمية في العمل ونتيجة هذا الوضع يمكن للعامل ان يقضي كمال مساره المهني في درجة مهنية واحدة. فالمطلوب إذا مراجعة كل هذه الاخلالات والنقائص التي لا تخدم مصلحة العامل فقط بل لا تخدم مصلحة الشركة على اعتبار أن استقرار العمال اجتماعيا وتمتعهم بالحوافز وفتح الأفق أمامهم من شأنه أن يدفعهم نحو مزيد الاجتهاد بما يحقق المصلحة المشتركة.

كيف تقيم واقع الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص في تونس؟

يشهد الواقع العمال في القطاع الخاص عموما وفي قطاع المعادن خصوصا حالتين متميزتين، فهناك جزء من العمال في تونس يعيشون استقرارا اجتماعيا ويحصلون على مجمل الحقوق التي منحها القانون رغم ما في القانون من علل ونقائص. وهناك جزء آخر يعيش وضعا اجتماعيا معقدا، فيه كل مظاهر التعسف من طرد تعسفي وتسريح العمال وانتداب العمال دون عقود قانونية. والحقيقة أن وضع العمال مرتبط بمسألتين مهمتين، وهما أولا، التواجد النقابي القوي وهو ضامن للحقوق والمكتسبات، وهنا يأتي دور الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك في تاطير وتكوين هذه النقابات والإحاطة بهم في الجوانب المتعلقة بالمفاوضات والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وثانيا، الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة.

لو تشرح لنا هذه العلاقة؟

هناك نوعين أو فئتين من المؤسسات، وتضم الفئة الأولى من المؤسسات تلك الشركات الصناعية الناجحة والتي تحتل مكانة في السوق العالمية وهي تحقق تطورا في رقم المعاملات والنشاط وتقدم دفعا للاقتصاد التونسي عبر توفير مواطن الشغل وإحداث حركية اقتصادية في الجهات التي تنشط بها. وتضم الفئة الثانية من المؤسسات، الشركات الصغرى والمتوسطة والتي تنشط في مجال الخدمات وتوجه إنتاجها للسوق المحلية. ويمكن القول في المجمل، أن العمال في الفئة الأولى من المؤسسات يعيشون وضعا اجتماعيا مقبولا رغم ضعف الأجور في نتيجة قدم التشريعات الشغلية و ثبات سلم الأجور. فهذه المؤسسات الكبرى والناشطة تحترم القانون الجاري به العمل وتمنح للعمال حقوقهم وفقه. مع الإشارة إلى التوجه لدى عدة إدارات في الشركات الكبرى نحو منح حقوق العمال يدخل ضمن معايير الجودة التي تحدد بشكل كبير مدى حصول المؤسسات العالمية على صفقات وأسواق جديدة. أما الفئة الثانية فإن العمال يعيشون وضعا اجتماعيا صعبا نتيجة موجات الطرد التعسفي

خلال ورشة عمل مع الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن

دور مركزي للفروع الجامعية و فطحة عمل للبهات غير المهيكلة

في محيط الشغل.

جلسات ومشاغل

وقدم الأخ عبد العزيز العرفاوي عرضا حول إستراتيجية العمل مع الفروع الجامعية ومراحل الانجاز كما أعطى بسطة عن الجلسات مع الفروع الجامعية وأهم المحاور التي تم التطرق إليها والمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات.

وحمل الأخ العرفاوي مجمل مقترحات الفروع الجامعية والتي تمثلت أساسا في الدعوة لتنظيم ندوات بالجهات حول الصحة والسلامة المهنية ودعم التكوين في القوانين والتشريعات الشغلية فضلا عن تنظيم حملة تحسيسية بيوم للانخراط في الاتحاد العام التونسي للشغل. كما بين الأخ العرفاوي أهم هواجس النقابيين في الفروع الجامعية وخاصة مسألة التفرغ النقابي و تمويل الندوات.

هذا وقد أبدى المشاركون في أشغال الورشة مخاوفهم في ظل الحملات الممنهجة والهجمات الشرسة على الاتحاد، كما تحدثوا عن مخاوف تهدد العمل النقابي في صورة إذا قرر اتحاد الصناعة والتجارة عدم تمكين النقابيين من التفرغ النقابي

برنامج عمل مستقبلي

هذا قد تم الاتفاق على برنامج عمل مستقبلي سيأخذ بعين الاعتبار الهاجس والإشكاليات النقابية. ووقع اقتراح محور التشريعات كمحور رئيسي يتم إدراجه في جميع الندوات التكوينية المبرمجة لسنة 2018، كما تم إدراج محور الصحة والسلامة المهنية كمحور أساسي خلال سنة 2017، والحوار والتواصل خلال سنة 2016.

في اختتام أشغال الندوة تم رسم خطة عمل مستقبلية انطلاقا من تحديد المشاكل والنقائص وإيجاد الحلول من خلالها وقد تم الاتفاق على دعم التنسيق بين الفرع الجامعي والجامعة وضرورة تنظيم سلسلة اجتماعات مع الاتحادات الجهوية والفروع الجامعية والاجتماعات مع النقابات الأساسية تتم بمشاركة الفروع الجامعية. كما تم الاتفاق على ان يتم تشريك جميع النقابات مهما كان حجمها في برنامج التكوين المستقبلي

أكد المشاركون في ورشة العمل الخاصة بأعضاء الهيئة الإدارية القطاعية للمعادن على ضرورة بذل الجهد لدفع دور الفروع الجامعية معتبرين أن القانون الجديد للاتحاد يستوجب المزيد من العمل من أجل تفعيله على أرض الواقع. وقال المشاركون في الورشة المنعقدة يومي 13 و 14 سبتمبر 2017 أن على الفروع الجامعية مزيد تنظيم عملها للاستجابة للمتغيرات داخل واقع العمل. وتأتي هذه الورشة في إطار برنامج العمل المشترك بين الجامعة للمعادن والجامعة الألمانية للمعادن ومنظمة فريدريش ايرت. وقد حضر الورشة الإخوة أعضاء الجامعة العامة و الكتاب العامون للفروع الجامعية والكتاب العامون للنقابات الأساسية للجهات غير المهيكلة. كما حضر الورشة الرفيقة كلوديا رحمان عن جامعة المعادن الألمانية والأخت ليلي الشعري والسيدة فراوك بانز الخبيرة في العمل النقابي لدى منظمة فريدريش ايرت

تغيرات وتنظيم

أعطى الأخ الطاهر البرباري بسطة عن التداعيات الإيجابية لمشروع الشراكة على القطاع ككل وأضاف بان هذا العمل مشترك وهو مبني على الصراحة والوضوح لتحديد النقائص وتداركها والعمل على إستراتيجية مستقبلية.

وبين البرباري ان الجامعة وشركائها نجحوا في تحقيق أهدافهم خلال سنة 2016 مبرزا أن العمل في إطار هذا البرنامج سيتواصل إلى غاية 2018. وتحدث الأخ الكاتب العام عن الأهداف العامة للبرنامج وأبرزها الحوكمة وتنظيم العمل داخل هياكل الاتحاد و إرساء وتعزيز الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات الأجنبية والمحلية و دعم وتقوية الانخراط داخل القطاع. وتحدث البرباري عن التغيرات الحاصلة في قانون الاتحاد العام التونسي للشغل وإعطاء هامش أكبر للفروع الجامعية لاتخاذ القرار مبرزا ان هذا الأمر يستوجب في المقابل أن تعمل الفروع الجامعية على فرض نفسها داخل الواقع عبر العمل والاجتهاد

وذكرت الرفيقة كلوديا رحمان خلال افتتاح أشغال الورشة الإستراتيجية أهم مكونات برنامج العمل المشترك وبينت في هذا الإطار انه من الضروري تنظيم عمل الفروع الجامعية والنقابات التابعة للجهات الغير مهيكلة نظرا للتغيرات والتطورات الحاصلة



زيارات نقابية تثميناً للمناخ الاجتماعي السليم الحوار سبيل تنمية المؤسسة

شهدت عدة مؤسسات ناشطة في قطاع المعادن والإلكترونيك حركية نقابية وعمالية سادها الطابع الاحتفالي وذلك في إطار تكريم أبناء العمال والنقائين في العاملين في تلك المؤسسات بمناسبة يوم العلم. وقد أدى الأخ نور الدين الطبوي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل زيارات إلى عدد من الشركات تأكيداً منه على دعم الاتحاد للمناخ الاجتماعي السليم القائم على الحوار والشراكة وقد شملت هذه الزيارات عدة مؤسسات منها مؤسسة شوبار في باجة.

البعد الاقتصادي والاجتماعي

وتحدث السيد محمد الطرابلسي عن أهمية العمل التشاركي والحوار باعتباره جوهر الديمقراطية وقال ان الحوار والتشارك أدى إلى نمو وازدهار المؤسسة رغم الصعوبات العميقة التي عرفتھا خلال سنة 2014 وبين ان الجهد المبذول من طرف كل الأطراف داخل المؤسسة من اجل إرساء منهج تشاركي قد أدى في الأخير إلى إنقاذ المؤسسة والى بلوغها مستويات متقدمة من التطور وهو ما أهلها لحصول على عدة جوائز و أبرز الوزير ان نجاح كل مؤسسة اقتصادية يعتمد على معادلة جمع بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي

وتحدث السيد وسام البدري المدير العام للمؤسسة أن الشركة نجحت في إرساء مناخ اجتماعي سليم قائم على الحوار والتشارك كما أنها منفتحة على محيطها الخارجي وتضطلع بمسؤولياتها الاجتماعية وهو ما أدى إلى نجاح المؤسسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ودفعها نحو مراتب متقدمة عالمية في مجالها.

الحوار ثقافة

وتجدر الإشارة إلى ان الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك قد سعت منذ التوترات الاجتماعية سنة 2014 إلى إرساء مناخ اجتماعي سليم وقد قامت الجامعة العامة على راسها الاخ الطاهر البرباري بالتعاون مع النقابات الأساسية بتحفيز العمال من اجل دفع الإنتاج وتنمية المؤسسة والمساهمة في ازدهارها. وقد أدى ذلك إلى إرساء مناخ اجتماعي سليم وإعلاء ثقافة الحوار التشارك في عدد من المؤسسات خاصة وان الإدارة والمشرفين على تلك المؤسسات تلقوا رسائل العمال الايجابية وتعاملوا بمبدأ التشارك والتعويل على الحوار. ولعل الزيارات النقابية التي قامت بها قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل لكل من شوبار ودركسليماير وياكازي وليوني يدخل في إطار تثمين الاتحاد للجهد المبذول من اجل تكريس مناخ اجتماعي سليم وفي اطار دعم كل المؤسسات التي تختار الحوار والتشارك مع العمال.

وأكد الأخ نور الدين الطبوي على أن الاتحاد يسعى إلى نماء المؤسسات وازدهارها على قاعدة احترام حقوق العمال. وبين أن الاتحاد يدعم المؤسسات الناجحة التي تعتمد الحوار. وذكر خلال زيارة إلى مؤسسة شوبار في باجة يوم 11 أوت 2017 رفقة السيد محمد الطرابلسي وزير الشؤون الاجتماعية، أن المؤسسة تمثل إحدى المؤسسات الناجحة اقتصاديا واجتماعيا وتحتل مكانة عالمية مرموقة نتيجة اعتماد سياسة الحوار والتشارك. وقد حضر هذه الزيارة الاخوة سامي الطاهري الأمين العام المساعد و الطاهر البرباري كاتب عام جامعة المعادن وعبد العزيز العرفاوي عضو الجامعة العامة للمعادن والأخوين يونس الكوكي وحافظ الربيعي وفتحي الحسناوي عن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بباجة

الشراكة وحس الانتماء

وشدد الأخ نور الدين الطبوي على أهمية تكريس حس انتماء العامل للمؤسسة معتبرا أن الشراكة وإعطاء العامل المكانة التي يستحقها داخل المؤسسة، يؤدي بالضرورة إلى تنميتها. وقال أن هذا الأمر لا يتم إلا عبر ثقافة الحوار والتشارك التي تؤدي إلى ترسيخ قيمة العمل ورفع الإنتاجية والجودة. وبين أن الحوار والنقاش يمثل أحسن السبل لتوفير مناخ اجتماعي سليم قادر على دفع المؤسسة. وبين الأخ الأمين العام أن العمال لديهم الوعي بأهمية الحفاظ على تنافسية المؤسسة وتواجدها في السوق العالمية وعلى أهمية تطوير الإنتاجية وتجنب ما يمكن أن يعطلها. وقال إن على العرف تلقي الرسالة بكل ايجابية والبناء عليها من اجل مصلحة الجميع. وشرح الأخ الأمين العام أن تونس أصبحت نموذجا عالميا عبر إمضاء العقد الاجتماعي وإمضاء اتفاقية العمل اللائق وهو ما يبرز أن الشعب التونسي هو شعب يعتمد الحوار والنقاش لحل الخلافات وليس ميالا للعنف. وقال انه من الممكن أن تصبح بلادنا دولة ديمقراطية مدنية اجتماعية شرط توفر الإرادة وتقاسم التضحيات معتبرا أن أهم معركة أمام بلادنا في الوقت الحالي هي معركة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاجتماعية.



ندوة تكوينية حول مناهضة العنف ضد المرأة:

تثمين المكاسب التشريعية للمرأة التونسية يستوجب تغيير واقعها الاجتماعي والاقتصادي

إن تطور التشريعات الخاصة بالمرأة وتدرجها في المناصب داخل المؤسسات العمومية والخاصة لا يجب ان يحجب عنا تدهور أوضاع المرأة على ارض الواقع رغم ما تقدمه من تضحيات وجهد. هذا ما أكده المشاركون الندوة التكوينية تحت عنوان مناهضة العنف ضد المرأة والتي انتظمت يوم 13 أوت 2017 بالتعاون بين الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك ونظيرتها الألمانية ومنظمة فريدريش ايبيرت. وقد أكد المشاركون وخاصة الأخوات النقابيات على ضرورة ان مزيد بذل الجهد والنضال من اجل تحسين واقع المرأة والتصدي للعنف المسلط عليها خاصة العنف الاقتصادي والاجتماعي الذي يطال غالبية النساء العاملات. وقد حضر هذه الندوة الأخ سمير الشفي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم المرأة والشباب العامل والجمعيات والأخت نعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم الهجرة والعلاقات الخارجية والأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة كما حضر الندوة الأخت منسقة المرأة العاملة وعضوة الهيئة الوطنية للنظام الداخلي وعدد من الإخوة أعضاء الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك يتقدمهم الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام للجامعة.

قواسم مشتركة

أساسا في الدفاع عن حقوق العمال والعدالة الاجتماعية والمساواة بين المرأة والرجل فضلا عن الدفاع عن قيم الحرية والكرامة. ودعا الأخ الشفي إلى ضرورة مزيد التعاون خاصة وان بلادنا في حاجة إلى مزيد دعم القيم والمبادئ والمعايير التي نص عليها الدستور التونسي. وثنى الأخ الشفي نشاط الجامعة العامة للمعادن التي تبذل الجهد في إطار توجهات الاتحاد خاصة في ما يتعلق بالإحاطة بالمرأة. وقال انه لا بد من جهد قوي من اجل تقليص الهوة بين الجنسين ومزيد

وذكر الأخ الشفي ان التعاون بين منظمة فريدريش ايبيرت والاتحاد العام التونسي للشغل وخاصة جامعة المعادن مهم لدعم القيم المشتركة مشيرا الى ان التعاون قائم على أساس قيم ومبادئ الاتحاد العام التونسي للشغل التي يتقاطع فيها مع عديد المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الوطني والإقليمي والدولي. وبين ان هذه القيم تتمثل

إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها في الاتحاد.

مزيد بذل الجهد

في منح المرأة الأهمية اللازمة التي تستحقها. وقال ان الآثار الإيجابية للقانون بدأت تظهر خاصة وان القانون يشترط على الهياكل الوسطى تمثيل امرأتين على الأقل. وقال ان هذا الأجراء ثوري سيكون له تأثير عميق على واقع المرأة النقابية. واعتبرت الأخت الهمامي في المقابل انه مازال هناك الكثير من العمل من اجل ترسيخ المساواة على ارض الواقع. وذكرت الأخت الأمينة العامة المساعدة ان المرأة النقابية مثال للبذل والعطاء والتضحية خاصة وانها تقوم بواجباتها النضالية إضافة إلى عبء الأعمال المنزلية وهو ما يجعل جهدها مضاعف وهو ما يؤكد روح التضحية والعطاء والنضال.

مكانة تستحقها

وقال الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك المرأة التونسية حققت الكثير من المكاسب التشريعية مشيرا الى مكسب جديد يتمثل في قانون تجريم العنف ضد المرأة. وقال ان المرأة التونسية تقدم بشكل ملحوظ في مستوى تولي المناصب السياسية والحكومية وهو دليل على قدرتها على الفعل وهو أيضا نتيجة لنضالها ولتضحيتها ولدورها الكبير الذي لعبته على جميع الأصعدة وتحدث الأخ البرباري عن المرأة العاملة وخاصة في القطاع الخاص التي مازالت تعاني الكثير من الإشكاليات التي تمس من حقوقها وأشار إلى وجود اضطهاد يصل حد التعدي على كرامتها ومعاملتها بشكل يمنعها من تحقيق مسار مهني مماثل للرجل رغم أنها برهنت على الكفاءة العالية والقدرة على التسيير عند تكليفها بمهام التسيير وهو ما يمكنها من بلوغ الأهداف المرسومة بكل اقتدار. وذكر الأخ البرباري انه على أن على المرأة أن تستغل مكانتها في الاتحاد العام التونسي للشغل واتخاذها منطلقا لمزيد لتحسين واقعها على جميع الأصعدة وفي مختلف المجالات. وقال الأخ البرباري إلى أن التشريعات الشغلية مهمة غير أنها لا تمثل ضمانا كافية لحقوق المرأة، ودعا النساء الى الإيمان القوي بقدرتهن والى ضرورة العمل القوي والدائم من اجل تغيير واقعها الاجتماعي والاقتصادي على ارض الواقع مبرزا ان الاتحاد العام التونسي للشغل يرفض كل أشكال العنف المسلط ضد المرأة. وحيا البرباري المرأة النقابية والمرأة العاملة عموما على نضالها وصمودها وثباتها ضد كل أشكال العنف المسلط ضدها. وعن أهمية الندوة بين الأخ الطاهر البرباري انه من المهم تكوين المرأة في عدة مجالات قانونية وتشريعية حتى تكون على دراية بحقوقها وبواقعها.

واقع

وتجدر الإشارة الى أن الندوة تضمنت عدة ورشات تكوينية في مجال التشريع ومجالات الصحة والسلامة المهنية وواقع المرأة في التشريعات التونسية وهو ما يمكن الأخوات المشاركات في الندوة من مزيد دعم قدرتهن النقابية وفهم الإطار القانوني والتشريعي المحيط بهن. كما تضمنت مداخلات الأخوات المشاركات عدة أمثلة عن واقع المرأة على ارض الواقع خاصة وان القانون لا يطبق في اغلب الحالات.

ودعا الأخ الأمين العام المساعد الى ضرورة التحضير الجيد لتنفيذ هذا الهدف الذي طرحناه على أنفسنا. وتحدث الأخ الشفي عن دور المرأة في الاتحاد العام التونسي للشغل وعن الحضور القوي للمرأة في كل المحطات النضالية مشيرا إلى أن الاتحاد في حاجة الى هذا الدفع القاعدي القوي الذي تقوم به المرأة النقابية. وبين الأخ الشفي أن الندوة تتزامن مع ذكرى صدور مجلة الأحوال الشخصية ومع إصدار القانون المتعلق بالعنف ضد المرأة وقال أنها مناسبة للوقوف على واقع المرأة التونسية التي مازالت تتعرض للعنف وبين ان الدراسات أثبتت أن أكثر من 50 بالمائة من النساء يتعرضن إلى العنف وخاصة العنف المادي الذي يمثل أكثر من 30 بالمائة من أشكال العنف والعنف النفسي الذي لا يقل في تأثيره السلبي عن العنف المادي مشيرا الى تواصل عقلية الحقرة وقال ان العنف الجنسي والتحرش يمثل حوالي 15 بالمائة من مختلف أنواع العنف. ودعا إلى ضرورة انجاز الدراسات والبحوث وتقديم التصورات وبين في هذا المجال ان الاتحاد قدم تصوره حول العنف ضد المرأة وانه ركز في دراسته على العنف الاقتصادي الذي تعانیه المرأة العاملة.

عنف اقتصادي واجتماعي

وبين ان الدراسات التي تصدر من حين إلى اخر تقول ان العنف الاقتصادي يمثل 07 بالمائة من أشكال العنف غير ان الاتحاد يرى ان الواقع أكثر سوء وقال ان أكثر من 200 ألف امرأة لا تتمتع بالمقومات الأساسية للعمل اللائق في ظل ضعف الأجر وانعدام التغطية الاجتماعية وغياب شروط الصحة والسلامة المهنية. وبين الأخ الشفي ان الوضع أكثر تعقيدا في الاقتصاد غير المنظم. وقال الأخ الأمين العام المساعد ان نشاط المرأة ونضالها في مرحلة الانتقال الديمقراطي فرضت تغيير نظرة المجتمع إليها وأدت الى تطوير الوعي. وبين الأخ الشفي ان المرأة في العالم تعاني من الاضطهاد والقمع مشيرا إلى نضال المرأة الفلسطينية التي تعاني من قمع الاستعمار الصهيوني كما تحدث عن معاناة ملايين الأطفال والنساء الذين يعانون من مختلف أنواع الحيف والظلم والاستعباد ودعا إلى ضرورة وحدة النضال النسوي بين نساء العالم من اجل حماية مكتسباتهن.

دور فاعل

وتحدثت الأخت نعيمة الهمامي الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات الخارجية و الهجرة عن دور المرأة النقابية في الاتحاد العام التونسي للشغل وبينت أن المرأة شريكة في النضال خاصة مع مكانة المرأة في القواعد العمالية ونشاطها في الهياكل النقابية وحركتها في التحركات النضالية. ووضحت الأخت الهمامي ان المؤتمر الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل قد اتخذ خطوات جريئة عبر تغيير القانون الأساسي الجديد الذي مثل منعرجا جديدا

ورشة عمل للنقابات الأساسية ولقاء، بإدارة المصنع

نظمت الجامعة للمعادن والإلكترونيك ورشة عمل خاصة بالنقابات الأساسية الثلاث لمجمع دراكسلماير وذلك من اجل وضع خطة عمل إستراتيجية موحدة تضمن تحقيق الأهداف المشتركة وخدمة مصلحة العمال في المجمع. وتأتي هذه الورشة التي انعقدت يومي 15 و16 سبتمبر 2017 في إطار برنامج الشراكة بين الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك والجامعة الألمانية للمعادن ومنظمة فريدريش ايبيرت.

طيب بين النقابات وتوحيد الخطاب بينهم. وتحدثت الرفيقة كلاوديا رحمان على ضرورة إن تتم مناقشة المطالب ما بين النقابات الثلاث للمجمع لتوحيدها كما دعت إلى مزيد توسيع قاعد العمال وانتشار هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقد حضر هذه الورشة الأخ محمد علي البوغديري الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم القطاع الخاص والأخ الطاهر البرباري وبقية الإخوة أعضاء الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك، كما حضرها الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة والرفيقة كلاوديا رحمان عن جامعة المعادن الألمانية، والأخت ليلى الشعري ممثلة لمنظمة فريدريش ايبيرت.

زيارة وحوار

هذا وقد تم خلال اليوم الثاني من أشغال الورشة اللقاء بين كافة المشاركين في أشغال الورشة وإدارة المصنع بمقر الشركة عقبها زيارة لوحدة الانتاج. ووقع النقاش حول عدة نقاط. وثن الإخوة أعضاء النقابات الأساسية جلسة العمل التي مثلت دعما للنقابيين وتحفيزا لهم. وشرح الاخ البرباري ان المناخ الاجتماعي جد مشيرا الى المكاسب التي حققتها النقابات الأساسية من خلال التفاوض وتحدث عن جملة من المكاسب التي حصل عليها العمال والتي تمثل في بعض الأحيان حالات استثنائية لا توجد في مؤسسات أخرى. وشرح الأخ البرباري كيفية التعامل مع الإدارة هذا وتجدر الإشارة الى ان الإعداد الجيد لجلسات العمل التفاوض وتحديد المطالب قد أدى إلى تحسين أداء النقابيين.

دفع التفاوض داخل المؤسسة

وذكر الأخ محمد علي البوغديري، الأمين العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص، على أهمية هذه الاجتماعات لتقوية النقابات الأساسية وضرورة توحيد المطالب والتفاهم بين النقابات. واعتبر الأخ البرباري ان هدف الجامعة يتمثل في دفع التفاوض داخل المؤسسة على اعتبار أهمية دور النقابات الأساسية العارفة بتفاصيل الظروف والمناخ الاجتماعي داخل المؤسسة. وقدم الأخ الكاتب العام بسطة عن نشاط الجامعة كما شرح أهداف الجلسة. وقدم الأخ الطاهر البرباري عرضا فسر فيه مفهوم العمل الجماعي والذي يستوجب التنظيم والترتيب المسبق من طرف جميع الأطراف للحصول على النتائج المطلوبة بغض النظر عن الصراعات الفردية والاختلافات في الرأي.

كما أكد على أهمية العمل بروح الفريق وبين أن أفضل الطرق في العمل تكون بالعمل الجماعي والذي يعزز القدرة على المرونة والشعور بالعدل والإنصاف وقدم البرباري خلال تدخله سمات فريق العمل الفعال

وثن الأخ قاسم الزمني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بسوسة العمل الذي تقوم به الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك في إرساء الحوار الاجتماعي داخل المؤسسات وفي تكوين النقابات وتأييدها والنقلة النوعية التي حققتها في وقت وجيز مما جعلها من محط أنظار الجميع، واعتبر أن هذه الجلسة مهمة لخلق مناخ اجتماعي





ندوة تكوينية لثقافات قطاع صناعة الطائرات التكوين ضروري لمسئ التفاوض

شراكة

وقالت الأخت ليلي الشعري ان الشراكة بين منظمة فريدريش ايبيرت و الاتحاد العام التونسي للشغل متجدرة وتعود الى مرحلة الستينات من القرن الماضي وبينت ان المنظمة تهدف الى دعم العمل النقابي في العالم وخاصة الاتحاد. وبينت الأخت الشعري أن قطاع صناعة الطائرات يمر بمرحلة تطور وازدهار وهو ما يستوجب تكوين النقابيين وأشارت إلى ان برنامج الشراكة مع الاتحاد العام التونسي للشغل يشكل أهمية بالغة في هذا الاطار.

تكوين ومقترحات

وتجدر الإشارة إلى ان أكثر من 200 نقابي قد تابعوا التكوين في إطار هذه الندوة وقد تضمن التكوين عدة محاور أهمها الحوار الاجتماعي والوضع الاقتصادي والاجتماعي العام. كما شمل التكوين محور الصحة والسلامة المهنية دراسة الأمراض المهنية وحوادث الشغل. وقد تابع المشاركون تمارين تطبيقية حول التكوين لنظري. وقد أوصى المشاركون في الندوة بضرورة توسيع مجال التكوين ليشمل مجالات أخرى وخاصة المجالات التقنية في باب الصحة والسلامة المهنية. واعتبر المشاركون انه أصبح من الضروري مراجعة جدول الأمراض المهنية والى ضرورة مراجعة التشريعات الخاصة بضحايا حوادث الشغل. كما دعوا الى ضرورة تكثيف الزيارات التفقدية لخبراء معهد الشغل او خبراء الكنام واعتبروا انه من المهم ان تقوم مصالح الطب الشغلي بتغطية أكبر عدد ممكن من المؤسسات.

نظمت الجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك بالتعاون مع منظمة فريدريش ايبيرت ندوة تكوينية لفائدة قطاع صناعة الطيران في تونس تحت عنوان الهيكلة وتاثير النقابات الأساسية في قطاع الطيران وذلك يومي 24 و 25 جويلية 2017. وقد حضر الندوة الإخوة أعضاء الجامعة العامة للمعادن برئاسة الأخ الطاهر البرباري الكاتب العام فضلا عن أعضاء النقابات الأساسية للقطاع. كما حضرت الندوة الأخت ليلي الشعري ممثلة منظمة فريدريش ايبيرت.

تكوين وتاثير

وذكر الأخ الطاهر البرباري ان قطاع صناعة الطيران في تونس يشهد ازدهارا مهما وانه يتوسع باستمرار وهو ما يؤثر إيجابا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وقال ان هذا القطاع مازال سيتوسع في تونس مشيرا إلى تنوع الأنشطة وتعددتها. وبين ان هذا القطاع الحديث في الصناعة التونسية يستوجب مزيد العمل من اجل تاثير العمال والنقابيين وذلك بهدف تنمية قدرات النقابيين. وتحدث الأخ البرباري عن أهمية تشريك أكبر عدد ممكن من النقابات الأساسية في برامج التكوين. وتحدث الاخ البرباري عن أهمية الحوار والتفاوض في حل مشاكل العمال وقال أن إرساء مناخ اجتماعي سليم يمكن من تجاوز الخلافات وخدمة مصلحة العمال والمؤسسة معا يفترض الحوار والتفاوض. وقدم الأخ البرباري عرضا حول آليات التفاوض مؤكدا على أهمية تنويع معارف النقابيين من اجل تطوير القدرة على الحوار والتفاوض.

العام قد قدم عرضا حول النظام الداخلي الجديد للاتحاد العام التونسي للشغل تعرض من خلاله إلى أهم الفصول المنقحة التي تهم الجامعة والفروع الجامعية وال نقابات الأساسية والاتحادات الجهوية.

إرادة التغيير تؤدي إلى الطول

وقالت الرفيقة كلاوديا بأن العمال والنقائين يعيشون اليوم في مجتمع تسوده العمولة والتكنولوجيا الرقمية على كل المستويات ومشيئة إلى النسق المرتفع التي تشهده التغييرات والمعلومات واعتبرت انه بات من الضروري يجيد النقائيون التعامل مع كل هذه التغييرات والمعلومات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وهو ما يستوجب التكوين وتطوير المهارات. ووضحت ان التكوين الجيد يمكن من نقل النقائي من مشاهد للوضع الراهن، الى فاعل قادر على تغيير الواقع. وبينت أن القدرة على التفاعل مع الواقع وإيجاد الحلول للمشاكل هو ما يقودنا في الأخيرة إلى القدرة على التغيير.

خلال تقييم برنامج الشراكة : العمل المنظم أمدت نقلة نوعية



تطور ونجاعة

وكان الإخوة المشاركون في أشغال الورشة من أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة للمعادن قد بينوا وجود اختلاف بين طرق العمل صلب الجامعة في السابق وبين النشاط وفق خطة إستراتيجية. وقالوا أن النشاط كان غزيرا ولكن غير منظم ولم تكن هناك إستراتيجية للعمل، معتبرين أن الانخراط في برنامج الشراكة أدى إلى نقلة في طرق العمل وأضاف المزيد من النجاعة. وتحدث الإخوة المشاركون في أشغال الورشة أن الاختلاف في أسلوب العمل مثل إشكالا في البداية غير أن إرادة التغيير والتطوير التي تحل بها المشاركون في البرنامج الشراكة قد أدت في الأخير إلى تحقيق نجاحات ونتائج ملموسة.

وكان الإخوة أعضاء الجامعة قد قدموا عرضا حول مهامهم وتقدم عملهم منذ الورشة الإستراتيجية الفارطة.

التقييم و البرمجة المستقبلية

هذا وقد شارك الأخ هنريك ماير، الممثل المقيم لمنظمة فريدريش ايرت، والسيدة فراوك بانز الخبيرة في العمل النقابي لدى المنظمة، في أشغال اليوم الثاني الذي خصص لتقييم برنامج الشراكة لسنة 2017 و برمجة الأنشطة لسنة 2018 وقد تولى الأستاذ سليم الخراط ، الخبير في التصرف في المشاريع، تنشيط وتأطير الحصة، عبر تشريك المشاركين لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة والنتائج الإيجابية التي حققها المكتب التنفيذي للجامعة وتحديد الصعوبات وحصرتها واستخراج الحلول من خلالها وذلك لبناء المشروع المقبل لسنة 2018. وبناء على ما تقدم من معطيات وتحليل تم برمجة الأنشطة لسنة 2018.

اعتبر المشاركون في الورشة الإستراتيجية الخاصة بأعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك، ان التنظيم المحكم للنشاطات أحدث نقلة نوعية في الجدوى والنجاعة. وبين المشاركون في الورشة المنعقدة يومي 11 و 12 سبتمبر 2017 بسوسة ان الرغبة في تغيير أسلوب العمل وإرادة التطوير التي تحلت بها الجامعة قد ساهمت بشكل كبير في تبني أسلوب عمل جديد اثر الشراكة مع جامعة المعادن الألمانية وفريدريش ايرت. وقد حضر هذه الورشة المكتب التنفيذي للجامعة العامة للمعادن يتقدمهم الاخ الكاتب العام الطاهر البرباري، كما حضر الورشة الرفيقة كلاوديا رحمان عن جامعة المعادن الألمانية، إضافة إلى الأخ هنريك ماير الممثل المقيم لمنظمة فريدريش ايرت بتونس والسيدة فراوك بانز الخبيرة في العمل النقابي لدى المنظمة.

اضطراب سياسي واقتصادي

وقدم الأخ البرباري عرضا حول أهم النشاطات التي نظمتها الجامعة في إطار برنامج الشراكة منذ آخر ورشة وقد تمثلت النشاطات أساسا في تنظيم ندوات قطاعية وطبع مطويات تكوينية. كما أشار إلى انعقاد الهيئة الإدارية القطاعية نظرا لرفض منظمة الأعراف إمضاء الملحق التعديلي عدد 14 للاتفاقية المشتركة القطاعية للمسابك والتعدين والبنائات الميكانيكية وإصدار برقية إضراب ليوم 26 سبتمبر 2017. وتحدث البرباري عن عدم استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي نتيجة انعدام الاستقرار في الحكومة. وبين ان تعدد الوزراء في نفس الوزارة قد أدى إلى نقص فادح في متابعة ومواصلة للاتفاقيات المبرمة، معتبرا في ذات الصدد أن الحكومة تفتقر لسياسة واضحة. وقال البرباري ان تعنت الأعراف واضطراب عمل الحكومة قد يؤدي وضع مفاوضات الزيادة في الأجور لسنة 2018 موضع شك. هذا وكان الأخ الكاتب

الهيئة الجديدة للاتحاد

مسايرة لمتغيرات واقع العمل وإجراءات تاريفية

اثر قرار المؤتمر الوطني الثالث والعشرين لاتحاد العام التونسي للشغل تغيير القانون الأساسي تم خلال الهيئة الإدارية الوطنية تعديل النظام الداخلي وفق ما يقتضيه القانون الأساسي الجديد. وقد اعتبر الملاحظون إن المتغيرات الحاصلة على القانون الأساسي والنظام الداخلي تمثل منعرجا جديدا في العمل النقابي نظرا لما تمثله من أدوات مهمة لمسايرة متغيرات واقع الشغل و كذلك التداول في المسؤوليات وإعطاء فرصة للشباب و المرأة. وقد شملت التعديلات الحاصلة في القانون الأساسي والنظام الداخلي عديد الجوانب التي ستتمكن الاتحاد من مزيد الحوكمة الرشيدة فضلا عن مزيد دعم البناء الداخلي لهذه المنظمة العريقة التي يعول عليها الشغالون وكافة أبناء الشعب التونسي في الدفاع عن مكتسباتهم التاريخية.

مستجدات تاريخية

التنسيق والتشاور بين مختلف الهياكل النقابية بما يمكن من رفع نجاعة تدخلاتها

ويمكن القول ان القانون الأساسي والنظام الداخلي الجديدين قد حملا في طياتهما مستجدات تاريخية حيث سيكون للمرأة حضور فاعل في مختلف هياكل الاتحاد بفعل القانون وقد جاء في الفصل الثالث «يخصص للمرأة مقعدان على الأقل بالمكتب التنفيذي الوطني وبالمكاتب التنفيذية القطاعية والجهوية، ويخصص مقعد على الأقل للمرأة بهيئات الرقابة الوطنية والقطاعية والجهوية وبباقي الهياكل النقابية». ومن المسائل التاريخية التي أحدثتها الهيئة الجديدة للاتحاد هو مزيد فتح الباب أمام تكوين النقابات الأساسية بما يسمح باستعرا ب واقع الشغل التونسي المبني على عدد هائل من المؤسسات الصغرى والمتناهية الصغر. وسيتمكن القانون الجديد العمال من تكوين نقابات بشرط توفر خمسة منخرطين عوضا عن عشرة. ويتوقع ان يمثل هذا القانون دفعا جديدا للعمال في المؤسسات متناهية الصغر للانتساب إلى الاتحاد العام التونسي للشغل.

معادلة

أما بالنسبة لمسألة التداول على المسؤولية النقابية فان الهيئة الجديدة للاتحاد قامت على تحقيق معادلة صعبة تجمع بين ضرورة الحفاظ على الخبرات والقيادات النقابية المتمرسه و تكريس الديمقراطية الداخلية ومبدأ التداول وذلك عبر التجديد الوجوبي لثلث أعضاء الهياكل الوسطى وتحديد سقف الترشح لدورتين بالنسبة للمكتب التنفيذي الوطني . وقد جاء الفصل القانون المنظم لهذه المسألة منحازا لصالح الأقل عمرا في حال التجديد الوجوبي وذكر الفصل الخاص بالتجديد في ما يخص الاتحادات الجهوية «يجدد وجوبا على الأقل ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي وينطبق هذا التجديد (بالثلث) على الأعضاء الذين استكملوا مدتين نيابيتين متتاليتين والأقدم فيعدد الدورات، وفي حالة التساوي ينطبق التجديد على الأقدم في الانخراط فالأكبر سنا». أما بالنسبة للهياكل القطاعية فقد جاء في النص القانون بنفس المضمون «يجدد وجوبا على الأقل ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للجامعة العامة وينطبق هذا التجديد (بالثلث) على الأعضاء الذين استكملوا مدتين نيابيتين متتاليتين والأقدم في عدد الدورات، وفي حالة التساوي ينطبق التجديد على الأقدم في الانخراط فالأكبر سنا» وبالنسبة للكتابة العامة في مختلف هذه الهياكل الوسطى فقد ذكر القانون انه «لا يجوز تحمل مسؤولية الكتابة العامة لأكثر من دورتين متتاليتين»

حوكمة

ومقابل منطوق المرونة في التعامل مع النقابات الأساسية وفتح المجال لأوسع عدد ممكن من النقابات للتشكل فقد جاء القانون أكثر صرامة في علاقة بالحوكمة وحسن التسيير حيث تضمنت الهيئة الجديدة للاتحاد العام التونسي للشغل جدولا جديدا للحد الأدنى المطلوب من الانخراطات من اجل تكوين جامعة عامة وقد تم رفع العدد الأدنى إلى 6000 منخرط. ومن المنتظر أن يمكن هذا الإجراء من مزيد ترشيد موارد الاتحاد عبر تقليص عدد الجامعات والنقابات العامة وما يعنيه ذلك من خفض النفقات. كما سيتمكن هذا الإجراء من تعزيز مفهوم التضامن النقابي عبر توحيد القطاعات المتشابهة في النشاط من اجل مزيد الوحدة. وفي اطار دفع الجهد النقابي وتحقيق مزيد النجاعة في اداء النقابيين تسعى الهيئة الجديدة الى مزيد دعم

كتب هذا المقال بالاعتماد على محاضرة الأستاذ الجامعي و الخبير محمد القاسمي تحت عنوان "تنقيح النظام الداخلي: الهيئة القطاعية و الجهوية و المحلية"



الاتحاد العام التونسي للشغل
الجامعة العامة للمعادن والالكتر ونيك

النقابة



الجامعة العامة لعمال المادن والالكتر ونيك
23 مكر نوح الجوزة - 1000 تونس
الهاتف: 71326245 / الفاكس: 71327725

الفصل 36 من الدستور:

الحق النقابي بما في ذلك حق الاضراب مضمون

الاضراب عن العمل هو نتيجة:

- عدم الاعتراف بالعمل النقابي
- غياب الحوار بين ممثلي الشركة والعمال
- قرار احادي الجانب من طرف الادارة
- حوار غير مسؤول
- رفض الحوار

مصلحة المؤسسة



مصلحة العمال

بدعم من
FRIEDRICH
EIBERT
STIFTUNG
Friedrich Ebert Stiftung

التواصل

بين النقابة الأساسية ومنخرطيها

تُعلم النقابة الأساسية المنخرطين و الأجراء بشكل دوري عن الحلول التي تم التوصل اليها و عن البدائل و خيارات التصرف المتاحة و تتحاور معهم. يمكن أن يحدث هذا بطرق عديدة منها الاجتماعات في مكان العمل أو من خلال التشاور الفردي أو الجماعي أو عن طريق المنشورات أو المواقع الاجتماعية.

إنّ الإعلام المبكر:

1. يجعل الأجراء يتحملون أوقات الرّيب التي ترافق مرحلة المفاوضات.
2. يؤمن تدفق المعلومات من الأجراء الى النقابة الأساسية التي تأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار.
3. يجعل الأجراء يتعاملون في الوقت المناسب ماديا و نفسيا مع المشاكل القادمة.
4. يجعل الأجراء يتفهمون تصرف النقابة الأساسية و يقفون الى صفّها.
5. تشريك الأجراء يتم من خلال الإعلام المستمر والنقاش وهذا يؤدي الى التنمية المشتركة للتصورات و خيارات العمل البديلة.

إدارة التفاوض النقابي الجيد

- يمكنه أن يقول لا اذا كانت هناك مساوي متوقعة للأجراء. لكن يجب عليه أيضا أن يدرك متى يقول نعم.
- يجب أن يكون قادرا على البحث عن اتفاق وفي نفس الوقت قادرا على تحمل التفاوض والنزاعات.
- يجب أن يمتلك معرفة كافية للقوانين كمجلة الشغل والاتفاقيات المشتركة والهيكلية النقابية
- يجب عليه أن يمتلك حساً عاليا فيما يخص التواصل و ابداء الرأي كي يتخذ القرارات.

يجب الاتصاف بالحكمة والرصانة
عند اضهاد أي نقابي او ضرب حقوق الأجراء
باستنزاف جميع الخيارات

- اللجوء الى التفاوض عبر جميع قنواته بالاستناد الى التشريع
- التنسيق مع جميع الهياكل النقابية
- اللجوء الى النضال بشتى الطرق القانونية عند استنفاد التفاوض

الصفات الأساسية لنقابة الاستقلالية

ضمانا لاستقلالية النقابي:

- يمثل جميع العمال باختلاف آرائهم
- لا يمكن التمتع بامتيازات مقابل صفته النقابية أو نشاطه أو أتعابه
- يجب المحافظة عن ولائه للأجراء

التضامن

ضمانا لاستقلالية النقابي:

1. التنسيق بين جميع الأعضاء و تجنب الاقصاء
2. الخطاب الموحد
3. ديمقراطية القرار

المهام الأساسية لنقابة الدفاع عن مصالح الأجراء

- الدفاع من أجل المحافظة عن مواطن الشغل
- الدفاع من أجل المحافظة عن مكاسب الأجراء

العمل على بناء مسار مهني مرموق للعمال

بالحوار والمفاوضة الجماعية يتحقق النجاح